

وان لم يكن مالمسوقا يكون اخره في ذلك الحي: بل في غير اخره في غير ذلك  
وهذا معنى قولهم الحركة كونان في اثنين في مكانين والكون كونان  
في اثنين في مكان واحد فان قيل يجوز ان لا يكون مسبوقا يكون آخر  
اصلا كما في ان اللدوث فلا يكون ثم كما لا يكون ساكنا فلما  
بهذا المنع لا يفرنا لما في تسليم اللدوث على ان الكلام في الاجسام  
التي تعذرت في ذلك كونان وتجددت عليه للاعصار والارض  
واما صدمها فلا تها من الاعراض وهي غير باقية ولان ما يهية  
الحركة لا فيها من الانتقال من حال الى حال نقص في السبوقية با  
بالغير والازلية سنا فيها ولان كل حركة في حق الشيء وعدم  
الاستقرار وكل سكن في حوائز الازوال لان كل جسم في وقابل  
الحركة بالضرورة وقد عرفت ان ما يجوز عدمه يتبع قدرته  
اعا المقترنة الثانية فلان ما لا يخرج عن الحوادث وتثبت الازل  
لزم ثبوت الحوادث بانها في الازل وهو محتمل ومنها انما  
الاول ان لا دليل على اعصار الاعيان في الحوادث والاجسام  
وان يتبع وجوده في يقوم بذاته ولا يكون متجزا اصلا

اصلا كالنفوس والنفوس مجردة التي تقولها الفلاسفة  
والجواب ان اللدوث حدوث ما ثبت وجوده من الحكا وهو  
الاعيان المتغيرة والاعراض لان ادلة وجودها في غير ثابته  
على ما يثبت في المطولات النفاذ ان ما ذكره لا يدل على حدوث  
جميع الاعراض اذ منها ما لا يترك بالمستأنسة حدوثه ولا  
ولا حدوث اضداده كالاعراض القائمة بالسماوات من  
الاضواء والاشكال والامتدادات والجواب  
ان هذا غير محل بالعرض لان حدوث الاعيان  
يستتعي حدوث الاعراض ضرورة انها لا تقوم  
الا بها الثابتة ان الازل بسبب عبارة عن حالة مخصوصة  
يلزم من وجود الجسم فيها وجود الحوادث فيها بل هو عبارة  
عن عدم الاولية او عن استمرار الوجود في ازمته معتدلة  
غير متناهية في جانب الماضي ومعنى زلية الحركات للمادة  
ان ما من حركة الا وقبلها حركة اخرى لا الى بداية وهذا هو  
مذهب الفلاسفة وهم يظنون ان لا يثبت من جزئيات الحركة

